الضريبة النسبية والتصاعدية من منظور الشريعة الإسلامية

دكتور
هيثم محمد حرمي شريف
أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد
كلية القانون والاقتصاد – جامعة الجزيرة – دبي

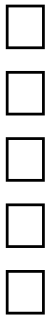

العدد الثانى ـ الجزء الثالث
السنة السادسة والخمسون ـ يوليو ٢٠١٤

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

صدق الله العظيم

التوبة ١٠٥

إهداء

كنت أحلم طوال حياتي بأن أهدى الطبعة الأولى من كتابي إليك لكن شاء الله عز وجل أَنْ تعاجلني بإصدار الطبعة الأخيرة من كتاب حياتك ورحلت عن عالمنا وأنا أحوج ما أكون إليك..

أبى: رحمةُ الله وبركاتُهُ عليك في جَناتِ النعيم،

بما غَرستهُ في نفسي مِن حبٍّ للِعلم والعلماء،

وبما قَدَّمتَهُ للدعوةِ الإسلاميةِ وكِتَّابِ اللهِ .

تمهيد:

من أساس ومقتضيات الانطلاقة التنموية الشاملة التي تتطلع إليها البلاد في الوقت الحالي، الضريبة بوصفها الجانب التمويلي الذي يعد نقطة البداية لتحقيق التنمية المنشودة.

ولكي تحقق الضريبة الهدف منها فلابد من أن تتسم بالعدالة، وإذا كانت العدالة حالة معنوية ليس لها مدلولاً مطلقاً فهي ليست شيئاً مادياً يمكن لأي شخص قياسه أو حسابه مثل أي متغيرات أخرى. ذلك أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الضريبة يجب أن تتسم بالعدالة ولكنهم اختلفوا على كيفية تحقيق ذلك(١).

فيرى آدم سيمث(٢): أن العدالة هي مساهمة رعايا كل دولة في إعالة الحكومة بقدر الإمكان بنسبة قدرات كل منهم بحيث يتناسب إسهام كل مكلف في النفقات العامة مع مقدار يساره أي بنسبة ما يحصل عليه من دخل. أي أن العدالة تتحقق حينما تتحقق المساواة في الأنصبة "الضريبة النسبية".

وذلك على أساس أن الأخذ بالسعر النسبي في الضرائب هو الذي يضمن تحقيق العدل بين الممولين، لأن النسبة التي تُقطع من وعاء الضريبة دائماً واحدة مهما كان مقدار المادة الخاضعة للضريبة.

بينما يذهب فقهاء الفكر المالي الحديث(٣): إلى أن الضريبة يجب أن تُفرض على جميع الدخول، بحيث يدفع كل صاحب دخل نصيبه العادل من الأعباء العامة على أساس المقدرة التكلفية على تحمل الضرائب دون الإضرار بوجوده، أو مقدرته الإنتاجية "الضريبة التصاعدية".

---

(١) د/ عبد المنعم فوزي، د/ عبد الكريم بركات، د/يونس البطريق، د/على عباس عباد: النظم الضريبية : المكتب المصري الحديث. ١٩٧٠م صـ١٧.

(2) Adam Smith: the wealth of Nations, Dent & Sons London 1973 Book V. London Chap 2, P 179.

(٣) للمزيد يراجع هنا.

د/رفعت المحجوب: المالية العامة ـ دار النهضة العربية.ـ القاهرة ١٩٧٥ م صـ٢٠٤

د/ زين العابدين ناصر: علم المالية العامة والنظام الضريبي المصري – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٤ م صـ ١٧٤ – ١٧٨.

أما الشريعة الإسلامية فقد نظرت للأمر نظرةً أخرى تتسم بالعدل والإنصاف، ولما لا؟ وهى من لدن حكيم خبير، فالزكاة تختلف باختلاف الجهد المبذول من الإنسان، وأوضح مثال على ذلك: إيجاب نصف العشر فيما سقى بآلة من الزروع والثمار. والعشر فيما سقى بغير آلة.

وأوجب الشارع الحكيم الخمس فيما حصل عليه الإنسان من الكنوز، والمعادن، وذلك لضآلة الجهد المبذول فيها بجانب الثروة التي يحصل عليها الإنسان(٤).

على أن يتم ذلك في إطار نظرة الإسلام إلى المال على أنه وسيلة للحياة، ومُعِينً على طاعة الله إنْ حَسُنَ استخدامه، فهو يدعو الناس إلى الكسب " ولا تنس نصيبك من الدنيا " القصص ٧٧ .

ويدعو إلى المحافظة على المال "يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه" البقرة ٢٨٢.

وينهى عن التبذير والإسراف "ولا تُبذر تبذيراً إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين " الإسراء ٢٦ ٢٧. ويدعوا المسلمين إلى تخصيص جزء من أموالهم للدفاع عن الإسلام "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدوَّ الله وعدوَّكم" الأنفال ٦٠.

ويدعو إلى الإنفاق في سبيل الله فوق ما أوجب من الزكاة "وآتى المال على حبهِ ذوى القربى واليتامى والمساكينَ وابن السبيلِ والسائلين وفي الرقابِ وأقام الصلاةَ وآتى الزكاةَ" البقرة ١٧٧.

إذْ أباح الله عز وجل اقتناء المال وتنميته، وحض على العمل والكسب الشريف، ونهى عن البطالة والكسل، وجعل في المال حقاً معلوماً يجب على القادرين أداؤه، إما عن طريق التصدق، وإما عن طريق فرائض تُفرض على الناس لِتُنفق في سبيل شئون الدولة.

(٤) د/يوسف القرضاوى: فقه الزكاة – مكتبة وهبة ـ الجزء الثاني – الطبعة الخامسة والعشرون ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م صـ ١٠٥٢.

وهنا تظهر عظمة النظام المالي الإسلامي في أنها راعت في تحديد سعر الزكاة مقدار الجهد المبذول من الممول – والمقدرة التكليفية له، وهذا للأسف ما لا ينظر إليه علماء المالية عند سَنِّ التشريعات الضريبية.

إشكالية البحث:

تدور الإشكالية الأساسية في هذا البحث حول التعرض لبعض المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل فيما يتعلق بالأخذ بالضريبة النسبية أو التصاعدية، ومدى تحقيق ذلك للعدالة الضريبية خاصة في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة، التي يتعرض لها الوطن والتي تتمثل في توقف عجلة الإنتاج لدى الكثير من المصانع، والانخفاض الكبير في الاستثمارات، وشبه توقف قطاع السياحة،

أهداف البحث:

بيان مدى مراعاة المشرع للعدالة الضريبية في ظل التعديلات على قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

طرح بعض الاقتراحات لمعالجة مشكلات سعر الضريبة، معتمداً في ذلك على أسس علمية وموضوعية.

شرح وتحليل مبادئ العدالة في النظام المالي الإسلامي.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث منهجاً علمياً موضوعياً يتلخص في الآتي:

أ- المنهج الاستقرائي: في مجال تحديد نطاق المشكلة، وفهم العلاقات القائمة بين صورها ومصادرها، وأسبابها المختلفة، وكذلك بشأن استيعاب علاقات الربط بين أسبابها ونتائجها، وبينها وبين غيرها من الظواهر الاقتصادية، والمالية المرتبطة بها والمؤثرة فيها.

ب- المنهج المقارن: الذي يقوم على المقارنة بين النظم الضريبية، والشريعة الإسلامية، وبيان ما هو أفضل للمجتمع، وأكثر تحقيقاً للعدالة الضريبية المنشودة.

خطة البحث:

في ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى:

- الفصل الأول: الأسعار الضريبية ومشكلاتها.
- الفصل الثاني: مبادئ العدالة في النظام المالي الإسلامي.
- الخاتمة: وتشمل أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول
الأسعار الضريبية ومشكلاتها

تمهيد:

تعد الضرائب من أهم مصادر الإيرادات العامة في حاضرنا المعاصر، وخاصة في الدول التي تعتمد عليها بشكل كبير.

إلا أن أداءها من قِبَلِ الممولين غالباً ما يصطدم بميل طبيعي وفطري لحب المال، ويحاول المشرع الضريبي عند فرض الضرائب تحقيق المواءمة بين هدف الحصول على الضريبة للوفاء باحتياجات الدولة من الأموال، وتخفيف العبء الضريبي الواقع على كاهل الممولين، أي تحقيق التوافق بين العدالة الضريبية، والحصيلة.

ولا يتأتى ذلك إلا بالوصول إلى سعرٍ ضريبي عادل يُراعِى المقدرة التكليفية للممول في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها البلاد.

ويوجد أسلوبان يمكن للدولة أن تحدد أحدهما في تحديد سعر الضريبة وهما(٥).

الضريبة التحديدية:

وهى الضريبة التي يحدد المشرع سعرها مقدماً دون أن يحدد حصيلتها، تاركاً أمر هذه الحصيلة للظروف الاقتصادية.

الضريبة التوزيعية:

وهى التي لا يحدد المشرع سعرها مقدماً، وإنما يكتفي بتحديد حصيلتها الإجمالية، ثم يقوم بتوزيع هذه الحصيلة على الأقاليم الإدارية، التي تقوم بدورها بتوزيعها على المكلفين من سكانها.

والضرائب الحديثة كقاعدة عامة هي ضرائب تحديديه .

وفي ضوء ما سبق سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى :

---

(٥) د/ أنور إسماعيل الهوارى ، د/ أحمد ماهر عز : التشريع الضريبي المصري ـ الجامعيون المتحدون للطباعة ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م صـــ٢٠٣.

المبحث الأول: الضريبة النسبية.

المبحث الثاني: الضريبة التصاعدية.

المبحث الثالث: النظام الضريبي في مصر.

المبحث الرابع: الضريبة المثلى في النظم الضريبية.

المبحث الأول

الضريبة النسبية

تتسابق معظم الدول إلى تطوير أنظمتها الضريبية بهدف الوصول إلى ضريبة عادلة بالنسبة للأفراد، وفي نفس الوقت مشجعة وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية.

لذا حرص المشرع عند وضع قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م على الأخذ بالضريبة النسبية، خاصة في الضريبة على الشركات حيث أصبحت ٢٠٪ (٦).

وتعرف الضريبة عند علماء اللغة(٧): ما يُفَرضُ على المِلكِ والعمل والدخل للدولة وتختلف باختلاف القوانين والأحوال ـ والنسبية تعنى تساوى نسبتين

وتعرف الضريبة عند علماء المالية(٨): بأنها اقتطاع مالي إجباري غير عقابي تحدده الدولة ويلزم الأشخاص بأدائه للدولة بصفة نهائية وبلا مقابل بغرض تمكين الدولة من القيام بوظائفها الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية.

أما الضريبة النسبية هي التي يكون سعرها ثابتاً رغم المادة الخاضعة لها(٩).

ويمكن أن تحقق الضريبة النسبية العدالة الأفقية؛ لأنها تقوم على فرض سعر واحد للضريبة على كافة الممولين الذين يمارسون نفس الأنشطة.

أما بالنسبة للعدالة الرأسية: فقد تعجز الضريبة النسبية عن تحقيقها لأنها تقوم على أن يتحمل كل ممول سعراً محدداً كضريبة على دخله مهما اختلف مبلغ هذا

---

(٦) للمزيد يراجع هنا:
- مادة ٤٩ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م. المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٣ في ٩ يونيه ٢٠٠٥م .
- شرح أحكام قانون الضريبة على الدخل – وزارة المالية – مصلحة الضرائب المصرية صـ ١١.

(٧) المعجم الوجيز: مجمع اللغة العربية ـ القاهرة ـ طبعة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م صـ ٣٧٩ – ٦١٣.

(٨) د/ سلطان بن محمد بن على السلطان: المحاسبة الضريبية بين النظرية والتطبيق – الجمعية السعودية للمحاسبة – الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م صـ ٢٣ .

(٩) د/ غازي عناية: النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي–مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية ٢٠٠٣ م صـ٢٦٧.

الدخل زيادة أو نقصاناً(١٠)،ومن هنا تم إدخال تعديل على الضريبة النسبية حتى يمكن أن تراعى تحقيق العدالة الرأسية، حيث تم استبعاد شريحة معفاة، أو تقرير بعض الإعفاءات الشخصية لأصحاب الدخول المنخفضة، وهذا بالطبع يحتاج إلى تحديد الدخل وتتبع صورة وأشكاله.

وتتسم الضريبة النسبية بالمزايا الآتية(١١)

جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية: نظراً لوضوح الرؤية من حيث خفض سعر الضريبة وخلوها من التعقيدات ومن ثم يتم مضاعفة الادخار، والاستثمار، وبالتالي التكوين الرأسمالي.

البساطة والسهولة في التطبيق سواء بالنسبة للإدارة الضريبية أو بالنسبة للممول.

العدالة في التطبيق: وهذا يتمثل في المساواة التامة بين جميع الممولين، لوحدة سعرها ومن ثم وحدة العبء الضريبي، أي وحدة الأنصبة بالنسبة للجميع.

الابتعاد عن التحكم والتعسف: فوحدة السعر الضريبي لا تُفسح المجال لمحاباة أفراد طبقة على حساب أفراد الطبقة الأخرى.

الحد من التهرب الضريبي. وذلك حينما تكون تكلفة التهرب من أداء الضريبة قريبة من تكلفة أداء الضريبة أو أكبر منها بقليل.

أي أن الضريبة النسبية تقوم على نظام ضريبي سهل وقليل الكلفة، ويسهل على الممول استيعابه بسهولة، وتطبقه الإدارة الضريبية بمرونة، وبسرعة، وبلا تعقيدات؛ حيث لا يتم فيه تصنيف الدخول، ولا تقسيم عناصر الدخل إلى شرائح.

---

(١٠) العدالة الأفقية: هي معاملة الأشخاص أصحاب المراكز المماثلة معاملة متساوية. العدالة الرأسية: هي معاملة الأشخاص الذين تختلف مراكزهم معاملة ضريبية مختلفة.

- انظر :

د/ زكى عبد المتعال: المالية العامة والتشريع المالي المصري. الطبعة الأولى ١٩٤١م صـ ٢٣٢.

(١١) د/ رمضان صديق: الضريبة النسبية أم الضريبة التصاعدية بأيهما يتحقق العدل الضريبي المنشود ـ المؤتمر الضريبي الثامن عشر تحت عنوان " نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة" الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – دار الدفاع الجوى – القاهرة ٢٦ – ٢٨ يونية ٢٠١٢ م صـ ١٣.

من هنا لا يوجد مبرر لدى الممول يدفعه للتهرب من أداء الضريبة. فلا حاجة له لاصطناع معاملات وهمية غير حقيقية لعلمه بأن الضريبة النسبية ستفرض في نهاية الأمر على الدخل أياً كان مصدره بذات السعر، ومن ثم تكون الحصيلة واحدة في جميع الأحوال.

وفي ضوء ما سبق يمكن أن نتناول سياسة الخفض الضريبي التي تعد أحد أهم ملامح الضريبة النسبية بالمزيد من الإيضاح.

المطلب الأول

سياسة الخفض الضريبي

على الرغم من علم المشرع أن الأخذ بالضريبة النسبية وخفض سعر الضريبة سوف يؤدى إلى انخفاض الإيرادات الحكومية حالياً، إلا أنه مقتنع تماماً بأنه على المدى الطويل يؤدى هذا الأمر إلى زيادة حوافز الإنتاج، وبالتالي ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي ومن ثم زيادة الإيرادات الضريبية(١٢).

ولمعرفة مدى صحة ما قام به المشرع أصبح لزاماً أن ننظر إلى تجارب بعض الدول التي لها أهميتها، حيث لا يمكننا إجراء تمييز بين الأشياء دون وجود مقارنة تسمح لنا بمعرفة أنفسنا، ومعرفة الآخرين، كما تمكنا المقارنة بأخذ التجارب الناجحة للدول المتقدمة، والعمل على تطبيقها في الاقتصاد الوطني، وذلك بهدف تلاشى البداية من الصفر.

مما يعنى أن المقارنة بين الأنظمة الاقتصادية المختلفة لا تعد هدفاً في حد ذاتها، ولكنها تعد طريقة أو منهجاً يتم استخدامه لتحقيق العدالة الضريبية(١٣).

---

(١٢) قام المشرع بخفض سعر الضريبة لتصل في حدها الأقصى إلى ٢٠٪ في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ – مادة ٨، في حين أنها كانت تصل إلى ٤٠٪ في ظل القانون الملغى ١٨٧ لسنة ١٩٩٣، وهناك من يرى أن خفض سعر الضريبة بهذا الشكل لا يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية المعاصرة.

انظر :

- موسوعة الدكتور زكريا محمد بيومي: في شرح قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ م ـ الطبعة الأولى – مكتبة شادي – القاهرة ٢٠٠٦م صـ ١٦٣.

(١٣) د/ هيثم محمد حرمي: الإعفاء الشخصي بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية المؤتمر الضريبي الثامن عشر تحت عنوان "نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات

وبنظرة متأنية نجد أن هناك توجهاً عالمياً نحو الضريبة النسبية، حيث أخذت الدول في تطبيقها شرقاً، وغرباً، وشمالاً، وجنوباً؛ ولكن هذا الاتجاه الجديد يكاد يكون منحسراً في الدول النامية مثل تركياً سعر الضريبة بها ٢٠٪، كرواتيا سعر الضريبة بها ٢٠٪، وكذلك النمسا سعر الضريبة بها ٢٥٪.

أما الدول المتقدمة فلا زالت متمسكة بالضريبة التصاعدية؛ إلا أن للولايات المتحدة الأمريكية تجربة فريدة يمكن أن نلقى عليها الضوء.

المطلب الثاني

الإصلاح الضريبي في الولايات المتحدة

تبلورت هذه السياسة في عهد الرئيس الأمريكي ريجان [١٩٨١ – ١٩٨٩] وعرفت باسم ريجانوميكس، وقامت على تخفيض الضرائب، وترتب عليها في بادئ الأمر عجز الموازنة العامة، ولكن على المدى الطويل زادت الإيرادات العامة للدولة من الضرائب لتصل إلى ٢٤.١٪ وهذا يعد معدلاً مرتفعاً إذا ما قورن بنسبة ١٩.٣٪ خلال الفترة [١٩٩٠ – ١٩٩٧].

بعد اتخاذ إجراءات الزيادة في الضرائب في عهدي بوش، كلينتون بهدف مواجهة الزيادة في النفقات العامة خاصة الإنفاق العسكري.

وقد قامت هذه السياسة على مجموعة من العناصر هي (١٤)

خفض معدل الضريبة على دخول الأفراد من ٥٠٪ إلى ٢٨٪.

خفض معدل الضريبة على الشركات من ٤٦٪ إلى ٣٤٪.

إلغاء بعض الإعفاءات الضريبية.

إعفاء الملايين من منخفضي الدخول من الخضوع للضريبة.

زيادة معدل الضريبة على الأرباح الرأسمالية لتصل إلى ٢٨٪.

المعاصرة" الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – القاهرة – دار الدفاع الجوى ٢٦ – ٢٨ يونيه ٢٠١٢ م صـ٢٥.

(١٤) سوزانا صبحي أحمد: تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي – رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ٢٠٠٣م – ٢٠٠٤م صـ ٨٥

ولقد نجحت تلك السياسة الاقتصادية التي قامت على الخفض الضريبي في رفع معدلات النمو الاقتصادي فترة حكم ريجان لتصل إلى ٣.٢٪ في حين أنها كانت قبل حكم [فورد، كارتر] ٢.٨٪ (١٥).وعلى ذلك عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الأخذ بنظام الضرائب التصاعدية مرة أخرى في عهدي [بوش، كلينتون].

معدلات الضرائب على الشركات الفيدرالية في الولايات المتحدة على النحو التالي عن عام ٢٠٠٠.

جدول رقم (١) (١٦)

الدخل الخاضع للضريبة	سعر الضريبة
٠ – $٥٠٠٠٠	٪١٥
$٥٠٠٠٠ – $٧٥٠٠٠	٪٢٥
$٧٥٠٠٠ – $١٠٠٠٠٠	٪٣٤
$١٠٠٠٠٠ – $٣٣٥٠٠٠	٪٣٩

وعلى الرغم من عودة المشرع الأمريكي إلى الضريبة التصاعدية أملاً في زيادة الموارد لمواجهة الزيادة في النفقات العامة إلا أن معدل النمو انخفض من ٣.٢٪ في عهد ريجان إلى ٢.١٪ في عهد كلينتون (١٧).

المطلب الثالث

عيوب الضريبة النسبية

(١٥) د/هيثم محمد حرمي: التهرب الضريبي في ضوء القانون المصري والشريعة الإسلامية مع التطبيق على المملكة العربية السعودية – دار النهضة العربية – القاهرة ٢٠١٢م صـ ٢٠٢.

(١٦) د/ عاطف محمد موسى: العدالة الضريبية في التشريع الضريبي المصري ـ دراسة مقارنة - دار النهضة العربية ٢٠١١ م صـ ٥١٧.

(١٧) سوزانا صبحي أحمد: تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي مرجع سابق صـ٩٠.

يرى علماء المالية أن الضريبة النسبية تلحق بها مجموعة من العيوب لا يمكن تجاهلها، وتتمثل في الآتي (١٨):

لاتخلو من التعقيد وخاصة عندما يقرر المشرع تخفيضات ضريبية لأنواع معينة من الدخل، أو حين يميز في السعر النسبي تبعاً لنوع النشاط، أو شخص الممول، أو يستبعد سلع معينة يستهلكها ذوو الدخول المنخفضة.

لا تتحقق العدالة عند تطبيقها لأن في حقيقة الأمر أن الممول صاحب الدخل الأقل يتحمل في الحقيقة عبئاً ضريبياً أكبر من الممول صاحب الدخل الأكبر، وبافتراض وحدة السعر الضريبي، فالعدالة الحقيقية تقوم في الأساس على المساواة في التضحيات وليس في الأنصبة.

يمكن أن تدمر الضريبة النسبية القدرة التنافسية للدولة، في ظل التسابق المحموم بين الدول على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال التخفيض المستثمر في أسعار الضريبة، مما يصل بنا في نهاية الأمر إلى انخفاض كبير في سعر الضريبة، وبالتالي تعجز الدولة عن تدابير مواردها المالية اللازمة. وتجد الدولة نفسها عاجزة عن جذب الاستثمارات، ولا يبقى في نهاية المطاف على الساحة إلا الدول التي لديها القدرة على تعويض الانخفاض الضريبي من الإيرادات العامة الأخرى المتاحة لديها.

ومما يؤكد أن هذه العيوب جوهرية نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى زيادة الضرائب على الأغنياء(١٩).

---

(١٨) للمزيد يراجع هنا :

- د/عاطف صدقي: مبادئ المالية العامة – طبعة دار النهضة العربية – الجزء الثاني – القاهرة – ١٩٧٧م صـ٢٧٥.
- د/عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل ومدى تحقيقه العدالة الضريبية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة – المؤتمر الضريبي الثامن عشر – تحت عنوان – نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – دار الدفاع الجوى القاهرة ٢٦ – ٢٨ يونيه ٢٠١٢م صـ١٣.
- د/ غازي عناية: النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي – مرجع سابق صـ٢٧٠.

=(١٩) تصريحات المتحدث باسم البيت الأبيض جارى كارنى للصحفيين إلى أن أوبا ما سيجرى مباحثات مع قادة الكونجرس للاتفاق على زيادة الضرائب على الأغنياء" وكان أوبا ما قد خرج في أول مؤتمر صحفي له بعد فوزه بفترة رئاسية ثانية في ٦ - ١١ –

المبحث الثاني

الضريبة التصاعدية

في محاولة علماء المالية العامة لتفادى عيوب الضريبة النسبية تم اللجوء إلى الضريبة التصاعدية، وقد أخذ المشرع المصري في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م بالضرائب التصاعدية على الدخل الشخصي(٢٠).

ولم يأخذ بها في الضرائب على الشركات(٢١)، على أساس أن الزيادة في الضرائب على الشركات لا طائل منها لأن الشركات تُعِدُّ تلك الزيادة من التكاليف التي تتكبدها، وبالتالي تقوم بتعويضها إما بواسطة رفع الأسعار على منتجاتها، أو خفض أجور العاملين بها، أو تقوم بخصمها من الأرباح ويتحملها المساهمون(٢٢).

وفي ضوء ما سبق يعرف التصاعد في اللغة(٢٣): صَعِدَ صَعُوداً يقال صَعِد السُّلَّم وعليه، وإليه ارتقى.

وتعرف الضريبة التصاعدية عند علماء المالية(٢٤): "بأنها التي يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة، أي يزداد سعرها بازدياد المادة الخاضعة لها.

ويرى أنصار الضريبة التصاعدية أنها تتمتع بالمزايا الآتية(٢٥)

العدالة والمساواة: فالضرائب التصاعدية أقرب إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الممولين، لأن التصاعد في الضرائب يؤدى إلى تحقيق العدالة والمساواة بين الممولين، حيث يؤدى إلى زيادة العبء الضريبي على الأغنياء بصورة أكبر من الفقراء، ومن ثم يؤدى إلى تقليل الفوارق في الثروة بين الطبقات.

٢٠١٢ قائلاً "ينبغي أن لا تجعل الطبقة المتوسطة رهينة بينما تناقش تخفيضات ضريبية للأغنياء. نقلاً عن موقع العربية على النت في ٢٠١٢/١١/١٥م www.alarabiya.net

(٢٠) مادة ٨ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

(٢١) مادة ٤٩ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م

(٢٢) د. رمضان صديق: الضريبة النسبية أم الضريبة التصاعدية ـ مرجع سابق صـ ١٥.

(٢٣) المعجم الوجيز – مرجع سابق صـ ٣٦٤.

(٢٤) د. عاطف صدقي: مبادئ المالية العامة ـ مرجع سابق صـ ٢٧٣.

(٢٥) يراجع هنا

* موسوعة الدكتور/ زكريا محمد بيومي: مرجع سابق صـ ١٦٣.

* د/عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل ـ مرجع سابق صـ١٧.

تطبيق نظرية المنفعة الحدية: والتي تقوم على أساس أنه كلما زادت الثروة قَلَّت المنفعة الحدية لوحداتها النقدية الأخيرة، نظراً لقابلية الحاجيات للإشباع، حيث تشبع بالوحدات النقدية الأولى، ومن ثم تنفق الوحدات النقدية الأخيرة لإشباع الحاجيات الكمالية، وهذا يتحقق بالنسبة للممول الغنى، في حين أن الممول الفقير ينُفق كل أمواله في إشباع الحاجيات الضرورية فقط، ومن ثم فليس من العدالة أن تتم المساواة بينهم في سعر الضريبة، لأن الفقير سوف يتحمل عبئاً أكبر من الغنى، بتقديمه لتضحية أكبر.

مراعاة الاعتبارات الاقتصادية: وذلك يتمثل في رفع الطلب الكلى وزيادة الاستهلاك حيث إن تطبيق التصاعد في الضريبة سوف يقلل الفوارق بين الطبقات ويساعد عل نقل الثروة من الأغنياء إلى الفقراء الذين سوف يزيد طلبهم على الاستهلاك وبالتالي يزداد الطلب الكلى، لأن الضريبة التصاعدية تقتطع من دخول الأغنياء بنسبة أكبر مما تقتطعه من دخول الفقراء.

مراعاة الاعتبارات الاجتماعية: حيث تساعد الضريبة التصاعدية على التقليل من حدة المضار الاجتماعية التي تظهر وبشدة في المجتمعات التي تقوم على الفوارق بين الطبقات

المطلب الأول

أشكال التصاعد في الضريبة

يمكن حصر أشكال التصاعد في الضريبة في الأشكال الآتية(٢٦):

التصاعد بالشرائح:

ويقوم هذا الشكل على أساس تقسيم وعاء الضريبة إلى عدة شرائح، يطبق على كل شريحة منها سعر خاص، ويرتفع هذا السعر من الشرائح السفلى إلى الشرائح العليا التي تعلوها، حيث تخضع المادة الخاضعة للضريبة للأسعار مختلفة

(٢٦) للمزيد يراجع هنا:
- د/ محمد دويدار: دراسات في الاقتصاد المالي ـ منشأة المعارف الإسكندرية صـ ٢٠٠ ـ ٢٠٥.
- د/ عاطف صدقي: مبادئ المالية العامة ـ مرجع سابق ص٢٧٥.
- د/ غازي عناية: النظام الضريبي ـ مرجع سابق ص ٢٧٣.

تبعاً لتعدد الشرائح التي تتكون منها مثال ذلك نص المادة ٨ من قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

حيث يدفع كل ممول نسبة الضريبة المقدرة وفقاً للطبقة التي ينتمي إليها دخله ويتسم هذا الشكل بكونه أقربَ إلى تحقيق العدالة حيث إن الزيادة التي تطرأ على دخل الممول وتجعل دخله يدخل في شريحة أعلى هي فقط التي يطبق عليها سعر الشريحة الأعلى(٢٧).

التصاعد بالطبقات:

وفيه يتم تقسيم وعاء الضريبة إلى عدد طبقات، ويطبق على كل طبقة منها سعر واحد، ويرتفع هذا السعر من طبقة إلى أخرى تعلوها، ولكن لا يدفع الممول إلا سعراً واحداً للطبقة التي ينتمى إليها دخله ويتسم هذا الشكل بسهولة تطبيقه، واستخراج الضريبة المفروضة على المكلف(٢٨).

التصاعد عن طريق التنازل:

وهو يبدأ من سعر يمثل الحد الأقصى الذي يفرض على الدخول المرتفعة، ثم ينخفض السعر كلما نزلنا على سلم الدخول.

مثال ذلك أن تفرض ضريبة بسعر واحد على الدخل قدره ٢٠٪ ولكن على أن ينخفض هذا السعر إلى ٥٪ مثلاً بالنسبة للدخول الصغرى، كالألف جنيه الأولى مثلاً.

والهدف من ذلك هو البحث عن المقدرة التكليفية الحقيقة للممول، فإذا كان المشرع يقصد إلى تخفيف العبء عن الدخول المنخفضة نسبياً فإن التصاعد عن طريق السعر التنازلي يكون الأنسب(٢٩).

التصاعد عن طريق الإعفاء والخصم:

(٢٧) د/ يسرى أبو العلا: المبادئ العامة في التشريع الضريبي المصري – دار النهضة العربية ٢٠٠٦م ص ٤١٠.

(٢٨) بالتمعن قليلاً نجد أنه فيه إجحاف بالممول خاصة لو طرأ على الدخل زيادة بسيطة يمكن أن تتسبب في أن يدخل في الطبقة الأعلى وبالتالي يطبق عليه سعرها.

(٢٩) سمير إبراهيم أحمد الطحاوى: النظام الضريبي الأمثل لمصر ـ المؤتمر الضريبي الثامن عشر تحت عنوان "نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة" الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ــ القاهرة ــ دار الدفاع الجوى ٢٦ – ٢٨ يونية ٢٠١٢ م صـ١٤.

في محاولة لتوزيع العبء الضريبي وفقاً للمقدرة التكليفية الحقيقية للمكلفين قد تقوم الدولة بفرض سعر واحد للضريبة على أن يتغير مقدار المادة الخاضعة للضريبة، إما عن طريق الإعفاء، أو الخصم.

الإعفاءات: في هذه الحالة تنقص المادة الخاضعة للضريبة عن طريق إعفاء جزء من الدخل من الخضوع للضريبة مثال إعفاء جزء من الدخل اللازم لتغطية ما يعتبر الحد الأدنى اللازم للمعيشة مع ضرورة الأخذ في الاعتبار بأن الحد الأدنى اللازم للمعيشة يختلف من مجتمع لآخر، بل داخل المجتمع الواحد من فترة إلى أخرى.

الخصومات: في هذه الحالة يتم خصم جزء من المادة الخاضعة للضريبة لكي تقابل الأعباء العائلية التي يتحملها، فإذا كان المكلف يعول أسرة خصم من دخله ما يقابل الحد الأدنى اللازم للمعيشة.

ويترتب على الإعفاءات، والخصومات نوع من تنازلية الضريبة إذْ تُعفى الدخول الصغيرة من الضريبة جزئياً أو كلياً، ولكن إذا ما ارتفعت الدخول بعدت بذلك عن حد الإعفاء، فإن السعر الفعلي يقارب السعر التناسب

المطلب الثاني

عيوب الضرائب التصاعدية

تشير الإحصاءات أن ما يتوقع تحصيله ممن يتبوءون أعلى شرائح الدخل بالنسبة للأسعار التصاعدية قلة من مجموع الممولين، كما أن باستطاعتهم بواسطة استخدام التجنب الضريبي تخفيض تلك الضريبة(٣٠).

ومن المعلوم أن في مصر كان ارتفاع ضريبة أرباح الشركات في ظل القانون الملغى ١٨٧ لسنة ١٩٩٣م، كان سبباً في انخفاض حصيلة الضرائب لأن المعدل كان يفوق الحد الأقصى في معظم دول أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط،

(٣٠) استراليا نسبة كبار الممولين بها ٣٪ هم وحدهم الخاضعون لأعلى سعر ضريبي ٤٥٪ وباستطاعتهم بواسطة استخدام التجنب الضريبي تخفيض تلك الضريبة بواقع ١٥٪، في الوقت الذي لا يتمكن ذلك ذوى الدخول المتوسطة، والأقل

انظر:

- Peter Davidson: Progressive Tax Reform of The proposal icom Tax system, Australian council services (ACOSS). Paper No. 158 Nov. 2009, P.2.

أي أن التصاعد في الضريبة بشكل مغالٍ فيه يؤدى إلى انخفاض حصيلة الضرائب(٣١).

وفي إطار ما سبق يمكن حصر أهم عيوب الضرائب التصاعدية على النحو التالي(٣٢):

صعوبتها نظراً لتعدد أسعار الضرائب مما يفسح المجال للصعوبة في تطبيقها والإلمام بها على الممول، ومصلحة الضرائب خاصة مع تعدد الشرائح.

التصاعد في الضريبة يؤدى إلى عدم الميل للادخار، وعدم توظيف رؤوس الأموال في مشروعات الاستثمار، وهروب الاستثمارات إلى دول مجاورة يكون فيها سعر الضريبة واضحاً وسهلاً، وذلك يؤدى في نهاية الأمر إلى عدم التكوين الرأسمالي.

مع التسليم بأن تصاعد الضريبة أكثر اتفاقا مع المقدرة الحقيقية للمكلف من تناسبية الضريبة، لكن تبقى مشكلة ضمان ألا تصل الضريبة التصاعدية إلى حد العقوبة، الأمر الذي يلزم معه التعرف على أنواع التصاعد تعريفاً يمكننا من رؤية أكثرها تحقيقاً للغرض الذي يتمثل ليس فقط في رعاية نسبية للعدالة التكليفية، وإنما كذلك في تفادى فرض عقوبة على الدخول الكبيرة الأمر الذي يكون ذا أثر غير مواتٍ على النشاط الاستثماري والإنتاجي في مجتمع يقوم أساساً على النشاط الفردي.

(٣١) فرنسا حيث زادت معدلات الضرائب على ساعات العمل عاقب العمال الفرنسيون الحكومة بعمل قاس، حيث امتنعوا عن العمل الإضافي، وفضلوا الاستمتاع بهذه الساعات في حدائقهم الخاصة، أو مع أفراد أسرهم، أو الاستماع إلى الأغنيات المحببة إليهم.....، واستمر ذلك إلى أن وصل ساركوزى لقصر الإيليزية والذي توصل إلى حل لهذه المشكلة عن طريق خفض معدلات الضرائب، حيث قرر أن للعمال الحق في العمل ساعات كثيرة كما يحلو لهم، ولكن للدولة الحق في أن تحصل الضريبة على أول خمس وثلاثين ساعة يعملونها أسبوعيا، وما عدا ذلك من ساعات العمل فهى معفية من الضرائب.

انظر:

- Neal Boortz and John, Linder FairTax: The TRVTH. Library of congress cataloging inpublication Data vol 2008 P. 52.
- El Samalouty. G "Corprate Tax investment Decisions in Egyptr" E.C.E.S. Cairo Marsh 1999, P35.

(٣٢) د/ محمد دويدار: دراسات في الاقتصاد المالي ـ مرجع سابق ص ١٩٩.

المبحث الثالث

النظام الضريبي في مصر

إن هدف أي نظام ضريبي هو تقرير معاملة ضريبية متساوية للممولين ذوى المراكز المالية المتساوية، وألا يتم التميز في هذه المعاملة على أساس الجنس، أو اللون، أو النوع، أو الدين "العدالة الأفقية horizontal equity إذاً يجب أن تتفق الضرائب مع قدرة الممول على الدفع بما يتناسب مع ما يحصل عليه من دخل أو يمتلكه من رأس مال.

كذلك يجب أن تتحقق المساواة بحيث يعامل الممولون الذين تختلف مراكزهم معاملة ضريبية مختلفة "العدالة الرأسية Vertical equity(٣٣).

ومن هذا المنطلق نجد أن المشرع أخذ بنظام الشرائح التصاعدية بالنسبة لدخل الشخص الطبيعي، حيث تزداد الضريبة بزيادة الدخل(٣٤).

تحت وطأة العجز الشديد في الموازنة العامة للدولة ، تم استحداث شرائح جديدة ،و صدرت التعديلات على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الصادرة بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١٣ مادة٨ . وهو كالآتي: (٣٥):

الشريحة الأولى: حتى ٥٠٠٠ جنيه في السنة معفاة من الضريبة	صفر
الشريحة الثانية: أكثر من ٥٠٠٠ جنيه حتى ٣٠٠٠٠ جنيه	١٠٪
الشريحة الثالثة: أكثر من ٣٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٥٠٠٠ جنيه	١٥٪
الشريحة الرابعة: أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٥٠٠٠٠جنيه	٢٠٪
الشريحة الخامسة: أكثر من ٢٥٠٠٠٠ جنيه	٢٥٪

إذاً سعر الضريبة يختلف باختلاف قيمة وعاء الضريبة، وتزيد حصيلة الضريبة عادة بنسبة أكبر من تزايد قيمة وعاء الضريبة.

---

(٣٣) سلامة عبدا لرحيم عوض: النظام الضريبي المصري بين هدفي العدالة والحصيلة – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية ٢٠٠٧م صـ٩١، ٩٢.

(٣٤) مادة ٨ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

(٣٥) وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٠١٢/١١/٧م على هذه المقترحات ولكن لم يصدر بها قانون من رئيس الجمهورية باعتباره يملك السلطة التشريعية في البلاد".

وجعل الحد الأقصى للضريبة ٢٥% لمن زاد دخلة عن ٢٥٠٠٠٠ جنيه وكان هدف المشرع أن تكون الضريبة في حدود طاقة الممول الضريبية وقدرته على الدفع، وبالتالي لا يشعر بعبء الضريبة ومن ثم لا يحاول التخلص منها.

وإذا كان ظاهر الأمر بأن المشرع يأخذ بالضريبة التصاعدية، إلا أَنَّ حقيقة الأمر غير ذلك؛ لأن الفروق بين الشرائح بسيطة، مما يجعل واقع الأمر: أن النص يحابى أصحاب الدخول المرتفعة من الأشخاص الطبيعيين بحيث يفرض عليهم سعراً نسبياً من الناحية الفعلية، ومن الظاهر ضريبة تصاعدية.

إذْ يهدر النص كافة مزايا الضرائب التصاعدية والتي من أهمها تحقيق العدالة الرأسية.

وفى الضريبة على أرباح الشركات الاعتبارية جعل المشرع سعر الضريبة نسبياً، وهو ٢٥٪ من صافى الأرباح السنوية(٣٦).

ويعد هذا الأمر تفريطاً في جزء كبير من الإيرادات العامة لأنه لم يقم بالتمييز بين الفئات ذات الدخول البسيطة، والتي يجب إبعاد شبح الضريبة عنهم تماماً، والفئات القادرة وذوى الدخول والثروات الطائلة فيجب أن يدفعوا قدراً معقولاً من الضريبة لكي تستطيع الدولة مواجهة نفقاتها(٣٧).

ويرى الباحث أن المشرع لم يكن أمامه إلا هدف واحد وهو الحصيلة ومحاولة زيادتها بكافة الطرق حتى ولو أهدر في طريقة قواعد العدالة الضريبية، لأنه لم يكن خافياً على المشرع عند وضع هذه التعديلات أن أصحاب الدخول البسيطة يجب إبعاد شبح الضريبة عنهم تماماً، ومع هذا نجده استمر في عدم النظر إليهم، وجعل الشريحة الأولى٥٠٠٠جنية كما هي منذ صدور قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م وحتى الآن لم يطرأ عليها أي تغير.

فأي عدالة تلك يمكن أن يتصور وجودها والمشرع يصر أن يخضع دخل الفرد الذي يتجاوز خمسة آلاف جنيه للضريبة علماً بأن هذا المبلغ يساوى عام ٢٠٠٥م ما يعادل ٦٠.٧٥ جرام ذهب نقى؟ أَماّ الآن فإن هذا الوزن يساوى

(٣٦) مادة ٤٩ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.
(٣٧) موسوعة د/زكريا محمد بيومى: في شرح القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م ـ مرجع سابق ص ١٦٣.

١٥١٨٧.٥ جنيهاً وفقا لمتوسط سعر الذهب ٢٥٠جنية مصريا عام ٢٠١٤ (٣٨)،أو على الأقل يكون حد الإعفاء إثنى عشر ألف جنية، وهو الحد الأدنى لمعيشة أي مواطن(٣٩).

لذا يجب أن يمتد التعديل إلي المادة ٨ من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م فتصبح كالآتي:

"تستحق الضريبة على ما يجاوز عشرين ألف جنيه من مجموع صافى الدخل الذي يحققه الممول المقيم خلال السنة".

كما يجب أن تتم معاملة شركات الأشخاص الطبيعيين، وشركات الواقع معاملة الأشخاص الطبيعيين، بحيث يمكن أن يكون التعديل كما يلى:

١- أن يمنح الشركاء في شركات الأشخاص وشركات الواقع شريحة معفاة المقررة للأشخاص الطبيعيين.

أو على الأقل يمكن تقرير شريحة معفاة لشخص شركة الأشخاص أو شركة الواقع، وبغض النظر عن عدد الشركاء، حتى لا تكون هذه الشركات وهمية والهدف منها تجنب الضريبة كما كان الحال في ظل القانون ١٨٧ لسنة ١٩٩٣م.

الرأي: أن الضرائب قد تؤدى في مجملها إلى تحقيق نظام ضريبي عادل، وبذلك تنصرف غاية العدالة الضريبية من نوع معين من الضرائب إلى النظام الضريبي ككل الذي يجب أن تتوافر فيه العدالة الأفقية، والرأسية.

أي أنه من غير المقبول أن يستدل بعض الباحثين بضرورة تطبيق الضرائب التصاعدية، أو النسبية بأحد الدول الأوربية.

---

(٣٨) وذلك وفقاً للدراسة التي قام بها الباحث لمعرفة ما هو حجم التغيير الذي كان يجب أن يطرأ على الشريحة المعفاة في ظل القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥، مسترشداً في ذلك بمعدل التضخم، وبأسعار الذهب.

• للمزيد يراجع هنا:

د/ هيثم محمد حرمي: الإعفاء الشخصي - مرجع سابق صـ ٣٧.

(٣٩) د/ أحمد مصطفي معبد: مدى مسايرة القانون ٩١لسنة ٢٠٠٥م للمتغيرات الاقتصادية في مصر ـ المؤتمر الضريبي العاشر تحت عنوان" النظام الضريبي المصري القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول" الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ـ دار الدفاع الجوى ـ القاهرة ١٢ـ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥م صـ ١٠، ١١.

فذلك دليل في غير محله لأَنَّ النظام الضريبي ينظر إليه كوحدة واحدة، ولا يجوز استقطاع جزء للاستدلال به على رأى ما، فمثلاً نجد أن:النظام الضريبي في المملكة المتحدة يقوم على الآتي:

يقرر إعانة شهرية لمن لم يجد عمل يقرر إعفاء قدرهُ ٤٥٣٥ جنيه استرلينى سنوياً لكل أسرة "ويتم تعديله سنوياً وفقاً لمعدل التضخم في البلاد"، يقرر زيادة الإعفاء وفقاً لسن الممول ممثلاً. الممول الأكثر من ٦٥ سنة حتى ٧٥ـ ٥٩٩٠جنية استرلينى- الممول الأكبر من ٧٥ سنة ٦٢٦٠ جنية استرلينى منح الممول المعاق إعفاء بجانب الإعفاءات الأخرى قدره ١٤٥٠ جنيه استرلينى.

منح إعفاء قدره ٥٢٠٠ جنيه استرلينى في السنة يسمى ائتمان الأطفال بمعدل ١٠٤٠ جنيه استرلينى في السنة للطفل الأول Childerns Taxcredit.

فهل يكون من المنطق الاسترشاد بإحدى هذه النظم الضريبية التي بنيت على مراعاة العدالة الضريبية ؟!. (٤٠).

المبحث الرابع

الضريبة المثلى في النظم الضريبة

(٤٠) يراجع هنا:

- Andylymer and Dor Hancock: Taxation Policy and Practice & Thomson Learning Australia, ed 2001 – 2002 Chapter 4, op – cit, pp 20 – 24.
- د/ يونس أحمد البطريق، د/ المرسى السيد حجازي: النظم الضريبية – الدار الجامعية – الإسكندرية ٢٠٠٤م ص١٣٠.

في محاولة من الباحثين للوصول إلى الضريبة المثلى، قاموا بدراسة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتي تختلف عمقاً واتساعاً تبعاً لحجم الاستقطاعات الضريبية.

وهو ما يعرف بنظرية الضغط الضريبي والتي تعرف بأنها(٤١) "ما يحدثه فرض الضرائب من تغيرات اقتصادية واجتماعية تختلف عمقاً واتساعاً تبعاً لحجم الاستقطاعات الضريبية .

وهناك معايير يمكن من خلالها التوصل لمعدلات الضغط الضريبي وهى:

أولاً:نسبة الاستقطاع الضريبي إلى الدخل القومي

يهدف هذا المعيار للوصول إلى العلاقة بين حجم كل من الاستقطاع الضريبي، والدخل القومي الصافي، ويتم التوصل لدلالات متفاوتة لمعايير الضغط الضريبي، وفقاً للظروف الاقتصادية، والاجتماعية لكل دولة (٤٢) .

ويقوم هذا المعيار على أساس معدل الاستقطاع الضريبي بالنسبة إلى الدخل القومي الذي يفوق مستوى الكفاف.

والأخذ بهذا المعيار يترتب عليه إظهار الضغط الضريبي متساوياً في بلدين متشابهين من حيث الهيكل الاقتصادي، والاجتماعي، والسكاني، ولكنهم يختلفان في حقيقة الأمر من حيث التصرف في النفقات. ومع ذلك اعتمدت أغلب الدراسات على هذا المعيار للتمييز بين المستويات المختلفة للضغط الضريبي . "ومن أشهر من أخذ بهذه النظرية ونادى بها الفقيه الفرنسي ديسيربه عام ١٩٥٣".(٤٣)

مثال ذلك: تبلغ نسبة الاستقطاع الضريبي في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٩٪، وتنخفض هذه النسبة في الدول المختلفة بحيث تصل إلى حوالي ١٥٪.

---

(٤١) د/ يونس البطريق: النظم الضريبية – الدار الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٣م صـ ٨٦.

(42) David N. Hyman fublic acontemprary Application of Fheory to Policy, 5, ed The Drydenpress Harvcovt Brace college publishers, New Yourk 1996. p84.

(43) Dessivier. LacoJoncture economique et financiere No. 3 1953 P21 ET S Univ.

وفي مصر متوسط حصيلة الضرائب بالنسبة للدخل القومى فى مصر تصل إلى ١٥% وهى اقل نسبة في العالم (٤٤).

ويتضح مما سبق أنه يجب أن تكون حصيلة الضرائب الفعلية غير منخفضة بشكل ملحوظ عن الناتج المحلى الإجمالي. بحيث إذا انخفضت عنه بصورة كبيرة كان ذلك دلالة واضحة على أن النظام الضريبي غير ناجح وأن سعر الضريبة مغالٌ فيه (٤٥).

ثانياً: نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع موارد الدولة

تزداد صعوبة قياس الضغط الضريبي وفق هذا المعيار نتيجة تعذر قياس بعض الاستقطاعات غير الضريبية "إيراد الدومين العام" خاصة في الدول الاشتراكية.

إلا أنه يمكن القول: إن نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع موارد الدولة تصل إلى ٨٠٪ في الدول المتقدمة وتقل في الدول النامية،على الرغم من كون الدول النامية في حاجة ملحة لزيادة حجم الاستقطاع وغيره من موارد الدولة لمواجهة ازدياد حجم الإنفاق الحكومي(٤٦).

وصفوة القول هنا أن أياً من المعيارين السابقين لم يستطع الوصول بنا إلى تحديد حدود الضغط الضريبي الأمثل(٤٧).

---

(٤٤) **وزير المالية الدكتور احمد جلال في مؤتمر صحفي مشترك مع وزير الطيران المدني المهندس عبد العزيز فاضل بمطار القاهرة**

انظر: جريدة الأهرام الجمعة ٧من ربيع الثاني ١٤٣٥هـ/٧من فبراير ٢٠١٤ السنة ١٣٨ العدد٤٦٤٤٩ .

(45) د/ محمد الرزاز: العبء الضريبي في مصر ـ مجلة كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة ـ العدد الأول والثاني ـ السنة التاسعة والأربعون ١٩٧٩م صـ٢٩ .

(46) د/ يونس البطريق: النظم الضريبية – مرجع سابق ص ٩٠ – ٩٣.

(47) في مصر بلغت نسبة الاستقطاع الضريبي إلى مجموع موارد الدولة ٦٧% حيث بلغت الإيرادات ٣٩٣ مليار جنيه منها ٢٦٧ مليار جنيه ضرائب عن العام المالي ٢٠١١م/٢٠١٢م.

●انظر:

- تصريحات ممتاز السعيد: وزير المالية – جريدة البديل العدد الثلاثاء ٢٠١٢/٩/١١م.

فهناك من يرى أن الدولة يجب أن لا تستقطع من الدخل القومي بواسطة الضرائب أكثر من ١٠٪، وهناك من يرى ضرورة أن لا يتعدى الاستقطاع الضريبي ٢٥٪ من الدخل القومي.

حقيقة الأمر لا يمكن وضع حد معين للاستقطاع الضريبي طالما أنه لم يقلص الإنتاج، ولم يقم بطرد الاستثمارات، ويراعى قواعد العدالة الضريبية، ودليل ذلك أن نسبة الاستقطاع الضريبي وصلت في المملكة المتحدة فترة الحرب العالمية الثانية إلى ٤٠٪ من إجمالي الناتج القومي، ولم يؤثر ذلك على الاقتصاد الوطني.

أي يجب تقييم النظام الضريبي ككل وألا تكون النظرة قاصرة على سعر الضريبة أو كون الضريبة تصاعدية أو نسبية.

الفصل الثاني

مبادئ العدالة في النظام المالي الإسلامي

تمهيد:

لما كانت الضريبة: فريضة إلزامية تؤخذ من المكلف قسراً إن لم يؤدها طوعاً(٤٨).

نادى كثير من الاقتصاديين والماليين في العصر الحديث أن تراعى بعض المبادئ والقواعد التي تحول دون الجور والتعسف، وأن تنظم أحكام الضريبة تنظيماً يجعل فرضها موافقاً لقواعد العدالة، وأن يكون سعرها ملائماً حتى لا يرهق الممول.

إلا أن الإسلام قد سبق ذلك حينما تم مراعاة هذه المبادئ وغيرها عند فرض الزكاة رعاية فائقة وهذا يتضح لنا على النحو التالي:

فنجد الزكاة نسبية وهى ٢.٥٪ في زكاة رأس المال النقدي.

ونجدها في الحيوانات ذات تصاعد عكسي، وذلك تشجيعاً لإنتاج الثروة الحيوانية "زكاة الإبل".

وفى زكاة الزروع والثمار نجد أن الشارع الحكيم لا يشترط فيها حولان الحول، بل تجب بمجرد الحصول عليها؛ فهي نماء الأرض وغلتها وجعلها العشر فيما سقت السماء، ونصف العشر فيما سقى بالنضح. قال صلى الله عليه وسلم "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقى بالنضح نصف العشر"(٤٩).

وأيضاً أوجب الشارع الحكيم فيما تم استخراجه من الأرض من المعدن: الخمس، ولا يعتبر فيه حولان الحول؛ حيث يعد نماءً في نفسه قال تعالى "ومما أخرجنا لكم من الأرض" البقرة ٢٦٧.

---

(٤٨) د/ يوسف القرضاوى: فقه الزكاة – الجزء الثاني – مرجع سابق ص ١٠٤٧.

(٤٩) الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري راجعه قصي محب الدين الخطيب – طبعة دار الريان للتراث ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م – الجزء الثالث بند ١٤٨٣ صـ ٤٠٧.

وفى ضوء ما سبق يتم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:
المبحث الأول: الزكاة التي يسودها نظام النسبية.
المبحث الثاني: الزكاة التي يسودها نظام التصاعد.
المبحث الثالث: نظام التصاعد والنسبية في التكاليف المالية الإسلامية.

المبحث الأول

الزكاة التي يسودها نظام النسبية

مما لاشك فيه أن الأساس بالنسبة للزكاة هو نظام النسبية وذلك لأن الإسلام له طرقه الخاصة في تحقيق الأهداف التي يمكن تحقيقها بواسطة التصاعد. "كالتوازن، وتقريب الملكيات، بعضها من بعض، وإعادة توزيع الدخول". فالإسلام بما شرعه من الميراث، والوصية، ومصادرة الأموال التي تأتى من كسب حرام، وتحريم الربا وغير ذلك. علاوة على أن الزكاة بالنظر إلى مصارفها والجهات التي تتفق فيها تحقق هدف الضريبة التصاعدية في تقريب الفوارق، ورفع مستويات الطبقات الضعيفة، وذلك لأن معظم المنتفعين بها ممن لا دخل لهم، أو من ذوى الدخول المحدودة كالفقراء، والمساكين.

من هنا تلعب الزكاة دوراً بارزاً في تفتيت الملكيات، وتقريب المستويات، وإقامة العدل بين الناس(٥٠).

المطلب الأول

زكـــاة النقـــود

اتفق الفقهاء على وجوب الزكاة في النقود وقد كانت على عهد النبوة الذهب "دنانير" والفضة "دراهم".

قال تعالى "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله" التوبة ٣٤.

وقال صلى الله عليه وسلم "ليس فيما دون خمس ذود صدقة من الإبل، وليس فيما دون خمس أواق صدقة"(٥١).

(50) د/يوسف القرضاوى: فقه الزكاة ـ مرجع سابق الجزء الأول صـ ٢٧٦ – ٢٧٧.
(51) وخمس أواق: المراد بها الأوقية ومقدارها أربعون درهماً بالاتفاق

نصاب الذهب عشرون مثقالاً أو ديناراً أي ما يعادل ٨٥ جراماً.

نصاب الفضة مائتا درهم وهو يعادل ٥٩٥ جراماً تقريباً.

ولم يقصد أن تجعل من ذلك نصابين متفاوتين، وإنما هو نصاب واحد من مَلكَةُ أعتبر غنياً وتجب عليه الزكاة، وقدر النصاب مبلغين متعادلين هما مائتين درهم أو عشرين ديناراً.

حيث كان كل منهما في ذلك الوقت شيئاً وسعرًا واحداً، وقامت الأدلة الكثيرة والقاطعة أن الدينار كان يصرف بعشرة دراهم في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم(٥٢).

سعر الزكاة في المال ثابت وهو ٢.٥٪ بغض النظر عن كمية المال زيادة، أو نقصاناً فمن يملك عشرين ديناراً ذهباً يدفع ربع عشرها ومن يملك عشرين ألفاً يدفع ربع عشرها.

المطلب الثاني

زكاة عروض التجارة

هي ماعدا النقديين من الأمتعة والعقارات، والثياب والحلي ونحو ذلك. مما أعد للتجارة.

مع ملاحظة أن العقار الذي يسكنه صاحبه، أو أن يكون مقَرَّ عمله، كمحل للتجارة، أو مكان للصناعة فلا زكاة فيه(٥٣).

أدلتها:

قال تعالى "يا أيها الذين آمنوا انفقوا من طيبات ما كسبتم" البقرة ٢٦٧.

وما روى عن سمرة بن جندب عن أبيه عن جده سمرة: أما بعد، فإن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كان يأمرنا أن نُخْرِجَ الصدقة من الذي نعد للبيع"(٥٤).

ومن بلغت قيمة أموال التجارة لديه نصاباً من الذهب والفضة المضروبين وتعتبر قيمتها في البلد الذي فيه المال وجب فيها ربع العشر.

انظر:

●أبو عبد الله يزيد القزوينى: سنن ابن ماجه – حققه: محمد فؤاد عبدالباقى: دار الفكر بيروت ـ المجلد الأول – باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال – بند ١٧٩٣ صـ ٥٧.

(52) د/هيثم محمد حرمي : الإعفاء الشخصي – مرجع سابق ص ٤٤.

(53) د/وهبة الزحيلى :الفقه الإسلامي وأدلته – الطبعة الثانية – دار الفكر بدمشق – ١٩٨٥م الجزء الثاني صـ ٧٨٧.

(54) محمد على بن سعيد بن حزم: المحلى ـ تحقيق وتعليق: أحمد شاكر – دار الآفاق الجديدة بيروت ـ الجزء الخامس بند ٦٤١ صـ ٢٣٤

المطلب الثالث

زكاة الزروع والثمار

هي زكاة تختلف عن زكاة الأموال الأخرى بأنها لا يشترط فيه حولان الحول، بل تجب بمجرد الحصول عليها فهي نماء الأرض وغلتها

دليلها "وءاتو حقه يوم حصاده" الأنعام ١٤١.

وقوله (صلى الله عليه وسلم): "فيما سقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضح نصف العشر(٥٥).

العثرى: الذي يسقى بماء السماء ليس يصيبه إلا ماء المطر. ويتضح من الحديث أن كل ما سقى بكلفة ومؤنه فعلية نصف العشر، وما سقى بغير مؤنه فعلية العشر، وذلك لأن الكلفة تأثير في تقليل النماء، وبالتالي تؤثر في تقليل الواجب.

المطلب الرابع

زكاة الثروة المعدنية

أولاً المعدن: هو ما استخرج من الأرض مما خلق قبلها من غير جنسها "كالذهب، الحديد، النحاس"(٥٦).

دليل وجوبه "ومما أخرجنا لكم من الأرض" البقرة ٢٦٧.

وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم "وفي الركاز الخمس"(٥٧).

سعر الزكاة في الثروة المعدنية ثابت وهو ٢٠٪ بغض النظر عن كمية ما تم استخراجه.

---

(٥٥) ابن حجر العسقلانى : فتح البارى ـ جـ ٣ ـ بند ١٤٨٣ مرجع سابق صـ ٤٠٧.

(٥٦) شيخ الإسلام موفق الدين عبد الله بن قدامه المقدسى: الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل – دار الكتب العلمية ـ بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م صـ ٣٨٧.

(٥٧)بن حجر العسقلانى: فتح البارى – مرجع سابق بند ١٤٩٩ صـ ٤٢٥.

المبحث الثانى

الزكاة التي يسودها نظام التصاعد

يلاحظ أن المشرع الإسلامي قد تبنى أيضاً نظام التصاعد في الزكاة، بالنسبة لأنواع متعددة.

وذلك في إطار مراعاة المقدرة التكليفية للممول، كما أنه أيضاً ضرورة للقضاء على التفاوت الملحوظ في الثروات والدخول بحيث إذا ثبت أن هناك توزيعاً سيئاً بين أبناء الأمة فإنه يمكن الحد من التفاوت البيّن، وتقريب الشَّقة بين الأغنياء، والفقراء.

وفي ضوء ما سبق سوف نتناول أنواع الزكوات التي يسودها نظام التصاعد على النحو التالي.

المطلب الأول

زكاة الإبل

أجمع الفقهاء، واتفقت الآثار الثابتة عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحابته أن نصاب الإبل ومقاديرها من خمس إلى مائة وعشرين(٥٨).

يذكر السرخسى في كتابه المبسوط "أن الشاة تقوم بخمسة دراهم في ذلك الوقت، وبنت المخاض "أنثى الإبل التي لها سنة وقد دخلت في الثانية وسميت بذلك لأن أمها مخاض أي حامل" بأربعين درهماً، فإيجاب الزكاة في خمس من الإبل كإيجاب الزكاة في مائتي درهم.

وتقوم بنت لبون "أنثى التي أتمت سنتين، ودخلت في الثالثة وسميت بذلك لأن أمها وضعت غيرها وصادرت ذات لبن" بخمسين درهم".

بنت المخاض تُقوّمُ بـ ٨ شياة أو ٤٠ درهماً.

بنت لبون تُقوّمُ بـ ١٠ شياة أو ٥٠ درهماً (٥٩).

---

(٥٨) د/يوسف القرضاوى: فقه الزكاة – الجزء الأول – مرجع سابق صـ ١٨٩.

(٥٩) للمزيد يراجع هنا:

- د/ شوقى اسماعيل شحاته : التطبيق المعاصر للزكاة – دار الشروق – جدة ١٩٧٧م صـ ٤٢.
- د/ غازى عناية :النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي – مرجع سابق صـ ٢٧٧.

وإذا كانت زكاة خمس من الإبل هى نفس زكاة المال إذا بلغ النصاب "مائتا درهم" فزكاته ٢.٥٪ = ٥ دراهم. فإننا يمكن التوصل إلى السعر الآن، وذلك على أساس أن نصاب الفضة هو نفس نصاب الذهب. [نصاب الذهب الآن ٨٥ جراماً.

ومتوسط السعر للجرام ٣٠٠ جنيه مصري(٦٠)، أي:

٨٥ جراماً × ٣٠٠ جنيه مصري = ٢٥٥٠٠ نصاب الذهب بالجنيه المصري

٢٥٥٠٠ × ٢.٥٪ "نسبة زكاة المال" = ٦٣٧" سعر الشاه بالجنيه المصري.

بنت المخاض = ٨ شباة × ٦٣٧ "سعر الشاة" = ٥٠٩٦.

بنت لبون = ١٠ شياة × ٦٣٧ = ٦٣٧٠.

وإذا كان الثابت " أن الإبل ليس فيها شئ حتى تبلغ خمساً، فإذا بلغت خمساً ففيها شاة حتى تبلغ تسعاً... (٦١).

فإننا يمكننا التوصل للسعر الإسمى (٦٢) كالآتي:

٩ تسعة من الإبل "محل الزكاة – ٥ = ٤ أربع من الإبل المقدار المعفي.

٩ × ٥٠٩٦ = ٤٥٨٦٤ محل الزكاة مقدر بالجنيه المصري.

٤ × ٥٠٩٦ = ٢٠٣٨٤ المقدار المعفى مقدر بالجنية المصري.

٤٥٨٦٤ " محل الزكاة" ـ ٢٠٣٨٤ " المقدار المعنى" = ٢٥٤٨٠ "الفرق بين محل الزكاة والمقدار المعفى "

٦٣٧ "مقدار الزكاة "سعر الشاه"

السعر الإسمى = ـ × ١٠٠ = ٢.٥٪

٢٥٤٨٠ "الفرق بين محل الزكاة والمقدار المعفى"

---

(٦٠) موقع مصلحة الضرائب على الانترنت www.icomtax.Gov.Eg

(٦١) أبو عبيدة بن القاسم بن سلام: كتاب الأموال : تحقيق د/ محمد عمارة: دار الشروق ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م بند ٩٣٥ ص ٤٥٦.

(٦٢) سعر الإسمى: سعر صرف عملة مقابل عملة أخرى، دون الأخذ في الاعتبار القوة الشرائية.

ويمكن من خلال الجدول الآتى بيان كلٍّ من مقدار زكاة الإبل بالجنيه المصري،والسعر الإسمى.

نصاب زكاة الإبل		مقدار الزكاة	مقدار الزكاة بالجنيه المصري	محل الزكاة بالجنيه المصري	السعر الإسمى	
من	إلى					
١	٤	–	–	–	–	
٥	٩	شاه	٦٣٧	٤٥٨٦٤	٢.٥	
١٠	١٤	شاتان	١٢٧٤	٧١٣٤٤	٢.٥	
١٥	١٩	ثلاث شياه	١٩١١	٩٦٤٢٨	٢.٥	
٢٠	٢٤	أربع شياه	٢٥٤٨	١٢٢٣٠٤	٢.٥	
٢٥	٣٥	بنت مخاض	٥٠٩٦	١٧٨٣٦٠	٤٪	
٣٦	٤٥	بنت لبون	٦٣٧٠	٢٢٩٣٢٠	٣.٤٧٪	

فالواضح من خلال الجدول السابق أن زكاة الإبل يسودها نظام التصاعد لأن السعر الإسمى يبدأ من الصفر ثم تكون الضريبة تصاعدية فتكون ٢.٥٪ ثم ترتفع لتصل إلى ٤٪ ثم تكون تصاعد عكسى بحيث تنزل إلى ٣.٤٧٪.

المطلب الثاني

زكاة الغنم

وهى الضأن والماعز: وهما صنفان لنوع واحد فيضم بعضهما إلى بعض ولقد ثبتت الزكاة في الغنم بالسنة النبوية المطهرة، وبإجماع العلماء.

ودليل ذلك :

ما روى عن أنس في كتاب أبى بكر قال: وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة، فما زادت على عشرين ومائة إلى مائتين

شاتان، ، فإذا زادت على مائتين إلى ثلاثمائه ففيها ثلاث، فإذا زادت على ثلاثمائة ففي كل مائة شاة"(٦٣).

ويمكن من خلال الجدول الآتى بيان زكاة الغنم والسعر الإسمى على النحو التالي:

جدول ٣:

نصاب الزكاة	مقدار الزكاة بالشاه	مقدار الزكاة بالجنيه المصري	محل الزكاة بالجنيه المصري	السعر الإسمى
١-٢٩	–	–	–	صفر
٤٠-١٢٠	شاة	٦٣٧	٧٦٤٤٠	٢.٥
١٢١-٣٩٩	شاتان	١٢٧٤	١٢٧٤٠٠	١.٦٥٪
٢٠١-٣٩٩	ثلاث شياة	١٩١١	٢٥٤١٦٣	١.٤٩٪
٤٠-٤٩٩	أربع شياة	٢٥٤٨	٣١٧٨٦٣	١٪

وبالنظر إلى الجدول السابق يتبين لنا أن السعر الإسمى يبدأ بصفة عامة من الصفر ثم ٢.٥٪ وهى الفريضة الأولى، ثم يتصاعد بالنزول إلى ١.٥٪ ثم إلى ١٪ .

وتخفيف الواجب فيما كثر عدده من الضأن والمعز يرجع إلى كثرة الصغار في هذا النوع من الأنعام، فإن الشاة تلد أكثر من مرة في السنة، وتلد أكثر من واحد في المرة الواحدة، وكل هذا يعد عليهم(٦٤).

(٦٣) ابن حجر العسقلانى: فتح البارى – مرجع سابق ج٣ بند ١٤٥٤ ص ٣٧١.

(٦٤) للمزيد يراجع هنا

- د/شوقي إسماعيل شحاتة: التطبيق المعاصر للزكاة – مرجع سابق صـ ١٧٤ – ١٧٥.
- د/غازي عناية: النظام الضريبي – مرجع سابق صـ ٢٨٥.
- د/ يوسف القرضاوى: فقه الزكاة – مرجع سابق جـ٢ صـ ١٠٦٢
- د/ سلطان بن محمد بن على : الزكاة أحكام وتطبيق – مرجع سابق صـ ٧٠.

كما روى عن عمر أنه أمر عماله أن يعد عليهم السخلة، ولو جاء بها الراعي على يده(٦٥).

ومن هنا يتضح جلياً مدى حرص الشارع الحكيم على مراعاة المقدرة التكليفية للمسلم ومن ثم أخذ بالتصاعد العكسي للاعتبارات السابقة.

المبحث الثالث

نظام التصاعد والنسبية في التكاليف المالية الإسلامية

للموارد المالية الأخرى في دولة الإسلام أهمية قصوى لا تقل عن الزكاة حيث إنها تساهم في مد بيت المال بالإيرادات المستمرة وتنشط اقتصاد الدولة الإسلامية، كما أن لها ميزة لا تتوافر في الزكاة وهى أنها تحصل من المسلمين وغيرهم.

ويعد الفئ من التكاليف المالية الإسلامية المباشرة وهو عند جمهور الفقهاء: كافة الأموال المنقولة التي تؤول إلى المسلمين عفواً دون قتال، ويضاف إلى ذلك الأراضي التي يفتتحها المسلمون صلحاً أو عنوة، وما يلحق بها من الجزية(٦٦).

وسمى الفئ بذلك لأن الله تعالى أفاء به على المسلمين برده عليهم من الكفار.

" مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ". الحشر من الآية ٧.

وتعد العشور من التكاليف المالية غير المباشرة وهى التي تفرض على الأموال المعدة للتجارة الصادرة من البلاد الإسلامية والواردة إليها، أو التي ينتقل بها التجار بين أقاليم بلاد الإسلام، وهى تماثل حالياً الضريبة الجمركية(٦٧).

وفي ضوء ما سبق سوف نتناول أنواع التكاليف المالية الإسلامية التي يسودها نظام النسبية والتصاعد على النحو التالي:

المطلب الأول

---

(٦٥)السخلة: الذكر والأنثى من ولد الضأن والمعز ساعة يولد انظر
●المعجم الوجيز – مرجع سابق صـ ٣٠٥

(٦٦) د/ حسين حامد محمود: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام – دار النشر الدولي – الرياض الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م صـ ١٩٩.

(٦٧) د/ زكريا محمد بيومي: المالية العامة الإسلامية – مرجع سابق صـ٢٨٧.

العشـــــور

نشأت حين أمر عمر (رضي الله تعالى عنه) زياد بن حدير أن يأخذ من التجار المسلمين ربع العشر، ومن الذميين نصف العشر، ومن الحربيين العشر(٦٨).

وهى تعد من التكاليف المالية غير المباشرة، ويعد ما تم فرضه على المسلم من ربع العشر من قبيل الزكاة وما تم فرضه على الذمي وهو نصف العشر من قبيل التصالح، وما تم فرضه على الحربي يعد تطبيقاً لمبدأ المعاملة بالمثل وذلك وفقاً لنصوص المعاهدة التي تم إبرامها مع دولته(٦٩).

ويجوز تعديل ذلك في بعض السلع تبعاً لأهميتها لاقتصاد دولة الإسلام(٧٠).

الرأي: أن نسبة الأسعار لهذه الأنواع ثابتة ومهما تغيرت قيمة المادة الخاضعة زيادة أو نقصاناً ما دام تحقق النصاب مما يؤكد أن النظام المالي الإسلامي أخذ بنظام النسبية.

المطلب الثاني

الجـــــزية

(٦٨) أبو عبيد: الأموال ـ مرجع سابق بند ١٦٥٨ صـ ٦٣٨.

(٦٩) دليل ذلك. أن أبا موسى الأشعري كتب إلى عمر بن الخطاب "أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر" فكتب إليه عمر رضى الله تعالى عنه "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين.

– انظر ●أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم: كتاب الخراج – تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد: المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ١٩٩٩م صـ ١٤٦.

(٧٠) تنبه عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه إلى أهمية – الزيت والحنطة لبلاد المسلمين فخفض العشور عليها وجعلها نصف العشر حتى يكثر الحمل إلى المدينة، "وبالتالي تتوافر تلك السلع لأصحاب الدخول المحدودة وبسعر مقبول – وهو ما يعرف الآن بمنح المزايا للمشروعات والسلع الهامة للاقتصاد الوطني.

انظر: ● ابو عبيدة: الأموال – مرجع سابق – بند ١٦٦٢ صـ٦٣٩.

● د/ زكريا محمد بيومي: المالية العامة الإسلامية – دار النهضة العربية ١٩٧٩م صـ ٣٩٠.

تعد من التكاليف المالية المباشرة. وهى التي تفرض على رؤوس أهل الذمة الذين دخلوا في حوزة المسلمين من أهل الكتاب، وغيرهم وذلك مقابل حمايتهم في أشخاصهم، وأموالهم، والدفاع عنهم في حاجتهم(٧١) .

مقدار الجزية: الجزية يسودها نظام التصاعد، ويتضح ذلك على النحو التالي: أن الشافعي رحمه الله تعالى(٧٢) يجعل على الفقير المعتمل ديناراً، وعلى المتوسط ديناران. وعلى الغنى أربعة دنانير.

دليل ذلك: كتب رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلى أهل اليمن عن كل حالم ديناراً أو عدله من المعافر(٧٣). "الثياب".

المطلب الثالث

الخراج

(٧١) د/ إسماعيل شلبي: مقدمة عن النظام المالي في الإسلام مرجع سابق ص ٣٠٩.

(٧٢) أبى عبد الله محمد بن إدريس الشافعي: الأم – بهامشه مختصر أبى إبراهيم بن يحى المزنى – كتاب الشعب – الجزء الرابع ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م صـ١٢١.

(٧٣) أبو عبيدة: الأموال – مرجع سابق بند ٦٥ ص ١٠٠.

الدينار يعادل الآن ٤.٢٥ جراماً من الذهب، لأن نصاب الزكاة في الذهب ٨٥ جراماً أو ٢٠ ديناراً، ٨٥ ÷ ٢٠ = ٤.٢٥ ومتوسط سعر الذهب الآن ٣٠٠ جنيه ٣٠٠ × ٤.٢٥ = ١٢٧٥ جنيه مصري.

إذاً مقدار الجزية في الوقت الحاضر بالجنيه المصري كالآتي:

الفقير دينار = ١٢٧٥ ج، المتوسط ديناران = ٢٢٥٠ ج الغنى ٤ دنانير = ٥١٠٠.

- حتى لا يعتقد البعض أن الباحث ينادى بتطبيق الجزية فإنني أؤيد ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من سقوط الجزية حالياً لأن أهل الزمة يشتركون في الدفاع عن دار الإسلام، والمساهمة في الواجب تسقط الجزية وبالتالي فإن انخراطهم في القوات المسلحة ومساهمتهم في الدفاع عن البلاد يسقط عنهم الجزية. وتسقط الجزية أيضاً إذا حصل للزمى بعض الأعذار القهرية. كالفقر من بعد غنى أو مرضه كأن يصبح مقعداً لا يقدر على الحركة أو كسب رزقه. دليل ذلك فعمل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه حينما مر بباب قوم وعليه سائل يسأل "شيخ كبير، ضرير البصر" فضرب عمر عضده من خلفه وقال: من أى اهل الكتاب أنت؟ فقال يهودى قال فما ألجأك إلى ما رأى؟ قال أسأل الجزية، والحاجة والسن فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله فرضخ له "أى أعطاه شيئاً ليس بالكثير" بشئ من المنزل. ثم أرسل إلى خازن بيت المال فقال: انظر إلى هذا وضر باءه، فوالله ما أنصفناه أن أن أكلنا شبيته، ثم نخزله عند الهرم. وقرأ قوله تعالى "إنما الصدقات للفقراء والمساكين" التوبة ٦٠ والفقراء هم المسلمون وهذا من المساكين من أهل الكتاب ووضع عنه الجزية وعن ضربائه.

هو من التكاليف المالية المباشرة: وهو جزية الأرض التي تفرض على الذمي في أرضه التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحاً.

أي ما يأخذه السلطان من وظيفة الأرض.

دليله "أم تسئلهم خرْجاً فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيْرٌ" المؤمنون ٧٣

ويسوده نظام التصاعد، حيث قدره عمر بن الخطاب (رضي الله تعالى عنه). وفقاً لنوع المحصول، ومساحة الأرض، فقد طلب من عامله على العراق عثمان بن حنيف مسح السواد وضع ضريبة الخراج على النحو التالي(٧٤):

جدول ٤:

(٧٤) الجريب: مكيال قدره أربعة أقفزه، والقفيز يعادل بالكيل المصري، نحو ستة عشر كيلو جرام.
للمزيد يراجع هنا:
- أبو يوسف: الخراج ـ مرجع سابق صـ ٤٦.
- ابن قيم الجوزية : أحكام أهل الذمة – مرجع سابق صـ ٩١.

وقصه وضع الخراج تدل على مدى حرص أمير المؤمنين عمر بن الخطاب على منع احتكار الأرض الزراعية والحيلولة دون نشأة ملكيات زراعية كبيرة.

لما افتتحت العراق، وبلاد الشام، شاور عمر (رضي الله تعالى عنه) الناس فرآى عامتهم أن تقسم على الفاتحين، "وكان بلال بن رباح"، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان وعلى وطلحه من أشدهم في ذلك" كما تقسم الغنيمة – واستشهدوا في ذلك بما فعله النبي (صلى الله عليه وسلم) بأرض خيبر.

وكان رأى عمر أن يتركه ولا يقسمه حتى قال عند إلحاحهم عليه في قسمته "اللهم اكفنى بلالاً وأصحابه". فمكثوا في ذلك أياماً حتى قال عمر (رضي الله تعالى عنه) – لهم: لقد وجدت حجة في تركه، وأن لا أقسمه. قال تعالى "للفقراء والمهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم" حتى بلغ قوله تعالى "والذين جاءوا من بعدهم" الحشر ٨ –١٠.

قال كيف أقسمه وأدع من يأتي بغير قسم!!

فأجمع على تركه، وجمع خراجه، وإقراره في أهله، ووضع الخراج على أراضيهم، والجزية على رؤسهم.

يراجع هنا:
- أبو عبيد الأموال: مرجع سابق بند ١٤٧ صـ ١٣٥
- أبو يوسف: الخراج – مرجع سابق صـ ٢٩٥
- ابن قيم الجوزية: أحكام أهل الذمة – مرجع سابق صـ ٨٦
- د/ إسماعيل فاروق كامل: الآثار المالية لتطبيق الضريبة الموحدة في مصر – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – ٢٠٠٩م صـ٥٨١.

نوع المحصول	سعر ضريبة الخراج
جريب الشعير	٢ درهم
جريب الحنطة	٤ درهم
جريب البرسيم	٥ درهم
جريب القصب	٦ درهم
جريب النخل	٨ درهم
جريب الكروم	١٠ درهم

الرأي: النظام المالي في الإسلام أخذ بنظام التصاعد وأخذ بنظام النسبية، ولكن كلا النظامين لم يعبرا عن جوهر النظام المالي الإسلامي، لأن جوهر هذا النظام يقوم على [المقدرة التكليفية، والجهد المبذول].

بدليل أن أعلى سعر للزكاة نجده على الثروة المعدنية [مراعاة للجهد المبذول].

وفعل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، حينما أعفي شيخاً كبيراً – ضريرَ البصر – يهودياً من دفع الجزية، وقال قولته المشهورة: [والله ما انصنفاه أَنْ أكلنا شبيبته، ثم نخذله عند الهرم] وفي ذلك مراعاة للمقدرة التكليفية.

ثم نجد أن النظام المالي الإسلامي قام على أسس في غاية الدقة منها.

تم تخفيض ضريبة العشور على الزيت – والحنطة نظراً لأهميتهم لبلاد المسلمين "منح المزايا للمشروعات الهامة للاقتصاد الوطني".

نشأ نظام الخراج بهدف منع احتكار الأرض الزراعية – ونشأة ملكيات زراعية كبيرة.

نصاب زكاة النقود ٨٥ جراماً من الذهب الذي تختلف قيمته وفقاً للأوضاع الاقتصادية.

فهل يعقل بعد ذلك أن نجد من يطالب بتطبيق نظام التصاعد، أو النسبية، مسترشداً بالنظام المالي الإسلامي، دون التمعن والتحقق من النظام ككل.

فإن من يستند على ذلك أشبه بمن يستند على عدم مشروعية الصلاة بدليل قوله تعالى "يا أيها الذين آمنوا لاَ تَقربوا الصلاةَ" دون النظر إلى تكملة الآية الكريمة التي توضح أن هناك حكماً خاصاً "يا أيها الذينَ آمنوا لاَ تَقربوا الصلاةَ وأنتم سُكَارَى حتى تعلموا ما تَقُولُونَ" النساء ٤٣.

الخـاتمـة

اللهم إني أستمد منك المنحة، كما أستدفع بك المحنة، وأسألك العصمة، كما أستوهب منك الرحمة، اللهم فتقبل جهدي وصبري خالصين لوجهك الكريم، وأوزعنى شكر ما آتيتني، وانهج لي سبيلاً يهديني إليك، وافتح بيني وبينك باباً أفد منه عليك، لك مقاليد السموات والأرض وأنت على كل شئ قدير. وصلى اللهم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم. وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

فحينما قمت باختيار الموضوع كان الهدف بيان أهمية مراعاة العدالة عند وضع النظام الضريبي للدولة أو عند إجراء أي تعديلات عليه، وللمشرع كامل الحرية في الأخذ بنظام الضرائب النسبية أو التصاعدية أو بكليهماً منهما ما دام ذلك يتم في إطار مراعاة "المقدرة التكليفية للممول – والجهد المبذول".

علاوة على إثبات انفراد النظام المالي الإسلامي باستقلالية كماله، وشموله لأنواع، وأنظمة الضرائب كلها كالجزية، والخراج، والعشور ،والضرائب المباشرة وغير المباشرة، والنسبية والتصاعدية.

وقد اتضح مدى سمو ذلك النظام في تعديه للأغراض المادية الصرفة إلى تحقيق الأغراض الروحية، والاجتماعية، والأخلاقية وبحيث تجعل من أصوله، ومعالمه نظاماً كاملاً، وفعالاً، ومنفرداً، وقادراً على المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في المجتمع الإسلامي والمجتمعات الأخرى.

وبالفراغ مما سبق بيانه من إيضاحات حول موضوع البحث، فإننا نخلص منه إلى النتائج المتوصل إليها في هذا الصدد، ثم يعقب هذه النتائج توصيات مواتية لها وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج الدراسة:

العدالة الضريبية تتحقق بالمعاملة الواضحة العادلة التي تتفق وظروف كل ممول ونشاطه، ومن ثم يجب أن يتسم النظام الضريبي بمراعاة العادلة الأفقية، والرأسية دون التركيز فقط على زيادة الحصيلة بواسطة زيادة سعر الضريبة.

ضرورة إعادة النظر في التعديلات على قانون الضرائب على الدخل ٩١ لسنة ٢٠٠٥م والتي ، لأن بصر المشرع لم يمتد فيها لإلقاء نظرة على الشريحة المعفاة التي مر عليها أكثر من ثماني سنوات، ولم يطرأ عليها أي تغير، الأمر الذي أصبحت معه العدالة الضريبية مجرد ستار لظلم محقق.

أرباح الشركاء في شركات الأشخاص وشركات الواقع يجب أن تعامل نفس معاملة الشخص الطبيعي، بحيث تقرر لهم شريحة معفاة – المنصوص عليها في المادة ٨ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م، أو على الأقل تمنح الشركة نفسها شريحة معفاة دون النظر لعدد الشركاء.

أن لكلٍّ من الضريبة النسبية والتصاعدية عدة مزايا كما أن بهما عيوباً، ومن هنا يمكن أن يقوم النظام الضريبي على كلٍّ منهما، على أن يتم ذلك في إطار إرساء مبادئ العدالة الضريبية.

النظام المالي الإسلامي أقر بمنح مزايا للمشروعات والسلع الهامة لاقتصاد الدولة الإسلامية.

النظام المالي الإسلامي أسقط الجزية حينما وجد المبرر لذلك بالإضافة إلى أنه أقر لهم "غير المسلمين" إعانة مالية من بيت مال المسلمين.

سقوط الجزية في الوقت الحاضر لانخراط غير المسلمين في القوات المسلحة، واشتراكهم في الدفاع عن بلاد المسلمين.

النظام المالي الإسلامي حارب احتكار الأراضي الزراعية ونشأة ملكيات زراعية كبيرة. بواسطة نظام الخراج.

أن كلاً من نظام التصاعد والنسبية يشتمل عليهما النظام المالي الإسلامي، ولكن ذلك في إطار مراعاة [المقدرة التكليفية والجهد المبذول].

النظام المالي الإسلامي تشريع هداية، وعبادة، وتنظيم، وأنه فريضة دينية خالدة وباقية بقاء الإسلام ويصلح في كل الظروف والأحوال.

ثانياً: التوصيات:

ضرورة مراعاة الأهداف التوزيعية للسياسة الضريبية على نحو أفضل – وبصورة دورية – فيجب أن يعاد النظر في الشريحة المعفاة – وتكلفة الحصول على الدخل لبعض الأنشطة كل ثلاث سنوات على الأكثر، إن لم يكن كل سنة مع إقرار الموازنة العامة، وأن يتم ذلك في ضوء معدل التضخم، أو وفقاً لقاعدة الذهب.

يجب أن تُفَعَّلَ عقوبةُ الامتناع عن تقديم الإقرار الضريبي(٧٥) عن طريق وضع آليات جديدة لتطبيقها، وذلك لما للإقرار الضريبي من أهمية، حيث يعد أداة لحصر المجتمع الضريبي، ومعرفة حجم تعاملات الممولين وما تم تحقيقه من أرباح وخسائر.

تحقيق العدالة الضريبية لا يتطلب مجرد تعديل في سعر الضريبة، وإنما يقوم على إصلاح شامل للنظام الضريبي ينصب على هيكل الضريبة، ومعدلاتها، وإجراءاتها، وإدارتها، والعقوبات المفروضة، وأساليب تجميع البيانات، وتحليل المعلومات، وحصر المجتمع الضريبي.

ضرورة تطبيق سياسة مالية موحدة على مستوى البلدان العربية، والتخلي عن التبعية العمياء لبعض النظم المالية، والاسترشاد في ذلك بالنظام المالي

(٧٥) مادة ١٣٥، ١٣٦ قانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

الإسلامي، ويمكن أن يُعَدَّ ذلك خطوة نحو تحقيق حلم توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادي والانطلاق نحو التنمية.

اعتبار الزكاة من البنود الواجبة الخصم في الأرباح والخسائر، عند تحديد الضريبة، وذلك كحافز على دفع الزكاة، وعدم التهرب من أدائها، لما في أداء الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية من توفير الأموال للخزانة العامة، ومن ثم يمكنها أن توجه تلك الأموال لأعباء أخرى أساسية.

لابد من تقرير إعفاءات خاصة لكل من كبار السن، والممول المعاق، والممول المريض مرضاً مزمناً، وكذلك بالنسبة للأطفال حديثي الولادة، حتى يشعر الممول أن مصلحة الضرائب ليست مصلحة جباية.

ثالثاً الفهارس

فهرس أهم المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: ثبت المصادر والمراجع

أ- مراجع عامة:

أبو الأعلى المورودى: حقوق أهل الذمة – كتاب المختار الإسلامي – مصر – بدون تاريخ.

الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري – راجعه قصي محب الدين الخطيب – دار الريان للتراث – القاهرة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م

د/ أنور إسماعيل الهوارى، د/ أحمد ماهر عز: التشريع الضريبي المصري ـ الجامعيون المتحدون للطباعة ١٩٩٤م ـ ١٩٩٥م .

د/ إسماعيل شلبي: مقدمة عن النظام المالي في الإسلام طبعة ٢٠٠٠.

د/ حسين حامد محمود: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام – دار النشر الدولي – الرياض – الطبعة الثانية ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.

د/ رفعت المحجوب: المالية العامة – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٩٠م.

د/ زكريا محمد بيومي: موسوعة زكريا محمد بيومي في شرح قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م. ولائحته التنفيذية، والقرارات المكملة – الطبعة الأولى – مكتبة شادي – القاهرة ٢٠٠٦م.

: المالية العامة الإسلامية – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٩م.

د/زكى عبد المتعال: المالية العامة والتشريع المالي المصري – الطبعة الأولى ١٩٤١م.

د/زين العابدين ناصر: علم المالية العامة – دراسة موجزه للمبادئ العامة لمالية الدولة والنظام الضريبي المصري – دار النهضة العربية – القاهرة ١٩٧٤م.

د/سلطان بن محمد بن على السلطان: المحاسبة الضريبية – النظرية والتطبيق الجمعية السعودية للمحاسبة – الطبعة الثانية ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.

: الزكاة أحكام وتطبيق – الجمعية السعودية للمحاسبة الطبعة الأولى ١٤٧١هـ – ١٩٩٧م.

د/شوقى إسماعيل شحاتة: التطبيق المعاصر للزكاة – دار الشروق – جده ١٩٧٧م.

د/ عاطف صدقي: مبادئ المالية العامة – دار النهضة العربية – مصر ١٩٦٩م.

د/عاطف محمد موسى: العدالة الضريبية في التشريع الضريبي المصري– دار النهضة العربية – مصر ٢٠١١م.

عبد المنعم فوزي، وآخرون: النظم الضريبية – المكتب المصري الحديث ١٩٩٩م.

د/غازي عناية: النظام الضريبي في الفكر المالي الإسلامي – دراسة مقارنة مؤسسة شباب الجامعة – الإسكندرية – مصر ٢٠٠٢م.

أبو عبيد القاسم بن سلام: كتاب الأموال – تحقيق: د/محمد عمارة: دار الشروق – القاهرة ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م

أبو عبدا لله محمد بن إدريس الشافعي: الأم – بهامشه مختصر أبى إبراهيم يحى المزنى – كتاب الشعب – ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م.

شمس الدين محمد بن أبى بكر بن القيم الجوزية: أحكام أهل الذمة تحقيق سيد عمران – دار الحديث القاهرة ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م

د/ محمد دويدار: دراسات في الاقتصاد المالي – منشأة المعارف – الإسكندرية – مصر.

محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم: المحلى – تحقيق وتعليق أحمد شاكر – دار الأفاق الجديدة – بيروت.

مجمع اللغة العربية :المعجم الوجيز ـ القاهر ة طبعة ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م.

موفق الدين عبد الله بن قدامه المقدسي: الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل – دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م. المكتبة الأزهرية للتراث – القاهرة ١٩٩٩م.

د/هيثم محمد حرمى: التهرب الضريبي في ضوء القانون المصري والشريعة الإسلامية – دار النهضة العربية ٢٠١٢.

د/وهبة الزحيلى: الفقه الإسلامي وأدلته – الطبعة الثانية دار الفكر بدمشق ١٩٨٥م.

د/ يسرى محمد أبو العلا: المبادئ العامة في التشريع الضريبي المصري – دار النهضة العربية – طبعة ٢٠٠٦م.

أبو عبد الله بن يزيد القروينى: سنن ابن ماجه – حققه محمد فؤاد عبد الباقي – دار الفكر بيروت

يوسف القرضاوى: فقه الزكاة – دراسة مقارنة لإحكامها وفلسفتها في ضوء القرآن والسنة – مكتبة وهبة – الطبعة الخامسة والعشرون – القاهرة ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م

د/ يونس أحمد البطريق، د/المرسى السيد حجازي: النظم الضريبية – الدار الجامعية – الإسكندرية – ٢٠٠٤م.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

إسماعيل فاروق كامل: الآثار المالية لتطبيق الضريبة الموحدة في مصر – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق جامعة عين شمس ٢٠٠٩م.

سلامة عبد الرحيم عوض: النظام الضريبي بين هدفى العدالة والحصيلة – رسالة دكتوراه – كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية ٢٠٠٧م.

سوزانا صبحى أحمد: تأثير السياسة الضريبية على النمو الإقتصادى – رسالة ماجستير – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ٢٠٠٣م – ٢٠٠٤م.

رابعاً: الدوريات والأبحاث:

د/ أحمد مصطفي معبد: مدى مسايرة القانون ٩١لسنة ٢٠٠٥م للمتغيرات الاقتصادية في مصر- المؤتمر الضريبي العاشر تحت عنوان" النظام الضريبي المصري القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥م بشأن الضريبة على الدخل مشكلات ومعوقات التطبيق ومقترحات الحلول" الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب . دار الدفاع الجوى ـ القاهرة ١٢ـ ١٥ سبتمبر ٢٠٠٥م.

د/ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح: المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة – المؤتمر الضريبي الثامن عشر – تحت عنوان – نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب دار الدفاع الجوى – القاهرة ٢٦ – ٢٨ يونية ٢٠١٢م.

د/رمضان صديق: الضريبة النسبية أم الضريبة التصاعدية بأيهما يتحقق العدل الضريبي المنشود – المؤتمر الضريبي الثامن عشر – تحت عنوان – نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – دار الدفاع الجوى – القاهرة ٢٦ – ٢٨ يونية ٢٠١٢م.

سمير إبراهيم أحمد الطحاوى: النظام الضريبي الأمثل لمصر- المؤتمر الضريبي الثامن عشر تحت عنوان "نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة" الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب ـ القاهرة ـ دار الدفاع الجوى ٢٦ – ٢٨ يونية ٢٠١٢ م .

د/ محمد الرزاز: العبء الضريبي في مصر – مجلة كلية الحقوق – جامعة القاهرة العدد الأول والثاني. السنة التاسعة والأربعون – ١٩٧٩ م صـ٢٩.

د/هيثم محمد حرمي: الإعفاء الشخصي بين القانون الموضوعي والشريعة الإسلامية – المؤتمر الضريبي الثامن عشر – تحت عنوان – نحو نظام ضريبي ملائم لمواجهة التحديات المعاصرة – الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب – دار الدفاع الجوى – القاهرة ٢٦–٢٨ يونية ٢٠١٢م.

المراجع الأجنبية:

Adam samith: The Wealth of Nations Dent & Sons London 1975 Book V. London.

Andy Lymer and Dor Hancock: Taxation policy and practice & Thomson Learning Australia ed, 2001 – 2002.

David N. Hayman public finance acontemporary Application Of Theory to policy, 5th, ed, THDryden press Harcourt Brace college publishers, New Yourk, 1996.

Dessivier. Lacojoncture economique et financiere No. 3 1953.

ElSsmalouty. G., "Corporate Tax & investment Decisions in Egypt" E.C.E.S. Cairo March 1999.

Neal Boortz and John; Linder. Fair Tax: The TRUTH Library of congress cataloging – in publication Data vol 2008.

الملخص

من أساس ومقتضيات الانطلاقة التنموية الشاملة التي تتطلع إليها البلاد في الوقت الحالي، الضريبة بوصفها الجانب التمويلي الذي يعد نقطة البداية لتحقيق التنمية المنشودة. ولكي تحقق الضريبة الهدف منها فلابد من أن تتسم بالعدالة، وإذا كانت العدالة حالة معنوية ليس لها مدلولاً مطلقاً فهى ليست شيئاً مادياً يمكن لأي شخص قياسه أو حسابه مثل أى متغيرات أخرى. ذلك أن الفقهاء قد اتفقوا على أن الضريبة يجب أن تتسم بالعدالة ولكنهم اختلفوا على كيفية تحقيق ذلك.

وقد نظرت الشريعة الإسلامية للأمر نظرةً أخرى تتسم بالعدل والإنصاف، ولما لا؟ وهى من لدن حكيم خبير، فالزكاة تختلف باختلاف الجهد المبذول من الإنسان، وأوضح مثال على ذلك: إيجاب نصف العشر فيما سقى بآلة من الزرع والثمار. والعشر فيما سقى بغير آلة. كما أوجب الشارع الحكيم الخمس فيما حصل عليه الإنسان من الكنوز، والمعادن، وذلك لضآلة الجهد المبذول فيها بجانب الثروة التي يحصل عليها الإنسان.

إشكالية البحث:

تدور الإشكالية الأساسية فى هذا البحث حول التعرض لبعض المشاكل التطبيقية لقانون الضريبة على الدخل فيما يتعلق بالأخذ بالضريبة النسبية أو التصاعدية، ومدى تحقيق ذلك للعدالة الضريبية خاصة فى ظل المتغيرات العالمية والإقليمية المعاصرة، التى يتعرض لها الإقتصاد الوطنى والتى تتمثل فى توقف عجلة الإنتاج لدى الكثير من المصانع، والانخفاض الكبير فى الاستثمارات، وشبه توقف قطاع السياحة، وأخيراً إلحاح الحكومة المصرية على صندوق النقد الدولى للحصول على قرض لمواجهة هذه المتغيرات.

أهداف البحث:

بيان مدى مراعاة المشرع للعدالة الضريبية في ظل التعديلات المقترحة على قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م.

طرح بعض الاقتراحات لمعالجة مشكلات سعر الضريبة، معتمداً فى ذلك على أسس علمية وموضوعية.

شرح وتحليل مبادئ العدالة في النظام المالي الإسلامي.

وفى ضوء ما تقدم سوف يتم تقسيم هذا البحث إلى:

الفصل الأول: الأسعار الضريبية ومشكلاتها.

الفصل الثاني: مبادئ العدالة فى النظام المالي الإسلامي.

Abstract

Tax is one of the foundations of comprehensive development breakthrough that the country is looking at the moment, because they constitute the funding side, which is the starting point for achieving the desired development. In order to check the tax objective of which must be characterized by justice.
Problematic search:

Spin problematic essential in this research about exposure to some of the problems applied to the Income Tax Law with respect to the introduction of tax relative or upward, and the extent to achieve that justice tax especially in light of global variables and regional contemporary, which is exposed to the national economy, which is to stop the wheel of production of many factories, and a significant drop in investments, and almost stopped the tourism sector and, finally, the Egyptian government's insistence on the International Monetary Fund for a loan to cope with these variables.

Research objectives:

1- Statement of the extent to which the legislator for tax justice in light of the proposed amendments to the Income Tax Law No. 91 of 2005.

2- Put forward some proposals to address the problems of the tax rate, based on the basis of scientific and objective.

3- Explanation and analysis of the principles of justice in the Islamic financial system.

In light of the foregoing will be divided this research to:

Chapter I: Prices and tax problems.

Chapter II: the principles of justice in the Islamic financial system.